۵ عالم آخر ممکن

تاریخ نضالات الأقلیات الجنسیة والجندریة في

باکستان

شش رنگ
6RANG
شش رنگ (شبکة المثلیات و عابرین/ات الجندر الایرانیة)

«عالم آخر ممكن»

تاريخ نضالات الأقليات الجنسية والجندرية

في باكستان

شش‌رنگ (شبكة المثليات و عابرين/ات الجندر الايرانية)

فهرس:

مقدمة.....٤

تاريخ حركة الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان.....٥

الاستعمار، الإسلام وتجريم العلاقات المثلية.....٧

صراعات المجتمع الباكستاني في مجال الأقليات الجنسية والجندرية.....٩

الفجوة بين العابرين/ات الجندر وبقية مجتمع الأقليات الجنسية والجندرية (مجتمع الميم+).....١١

حركة الهيجرايون ولعابرين/ات الجندر ونجاح ها.....١٤

التطورات القانونية في باكستان بين عام ٢٠١٨ الى ٢٠٢٤.....٢٠

الملخص.....٢٦

بعض الموارد المستخدمة.....٢٧

مقدمة

ملايين الأعضاء من مجتمع الميم+ (المثليون، مزدوج/ة الميل الجنسي، العابرين/ات وثنائي/ة الجنس) في جميع أنحاء العالم، عندما يدركون اختلافهم في التوجه الجنسي والهوية الجندرية مع الصور النمطية السائدة في العالم من حولهم، يعتقدون أنهم الوحيدون «المختلفون» وأحيانًا، لبقية حياتهم، يعانون من الشعور بالوحدة والعزلة. ويعتقد الكثير منهم أن المعاناة التي يعانون منها فريدة وغامرة، وأنهم غير قادرين على تغيير ظروفهم في هذه الوحدة. لكن البعض منهم الذي يحاول البحث عن أقرانه سيجد أنهو ليس وحيد في هذا العالم المليء بالمشاكل والكثير من الآخرين في محيطهم ومجتمعاتهم يعانون من نفس المشاعر ومشاكل ومعاناة وأفراح مماثلة. من خلال التعرف على الآخرين والتحدث معهم عن الآلام الشائعة، يتم تحديد وتمهيد طرق لتغيير الوضع والخروج من المشاكل.

تم تجميع وترجمة ونشر مجموعة "عالم آخر ممكن" بهدف إخبار أعضاء مجتمع الميم+ الإيراني، أنهم ليسوا الوحيدين الذين يعانون من تجريم سلوب حياتهم والعنف القانوني والاجتماعي وكثير منهم في ظروف صعبة جداً، في الماضي أو في الوقت الحاضر، فهم يناضلون من أجل الحصول على الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية. في هذه المجموعة، قمنا بجمع تجارب حركات مجتمع الميم+ في دول مثل الهند، ألمانيا، تركيا، نيبال وباكستان لتغيير القوانين والسياسات. على أمل أن يجد مجتمع الميم+ الإيراني طرقًا جديدة وفعالة لتحقيق رغباتهم و مطالبهم من خلال معرفة المزيد عن تاريخ المجتمعات الأخرى والتفكير في تحدياتها وإنجازاتها. تم تحديث هذه النسخة في عام ٢٠٢٤ وتتعامل مع التغيرات والتقلبات التي واجهها مجتمع الأقليات الجنسية والجندرية في هذه البلدان في السنوات الأخيرة. في الجزء الخامس من هذه السلسلة تم التحدث عن التطورات والتغيرات التي حدثت في باكستان ودراسة هذه الجوانب.

هذا هو التاريخ المختصر للتغيرات التي حدثت في باكستان من خلال جهود الناشطين والمنظمات المدافعة عن حقوق الأقليات الجنسية والجندرية. تدور السلسلة الأولى حول تاريخ الهند، السلسلة الثانية حول تاريخ ألمانيا، السلسلة الثالثة حول تركيا والسلسلة الرابعة حول نيبال، و يمكن الوصول إليهم على شبكات التواصل الاجتماعي وموقع شش‌رنگ.

تاريخ حركة الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان

الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان، يعيشون دائما تحت ضغط المحرمات الاجتماعية والتمييز ويرتبط هذا بشكل مباشر بوضعهم القانوني في باكستان. حتى في المدن والمجتمعات الأكبر الأقليات الجنسية والجندرية يضطرون على الحد الحياة وعلاقات غير المغايرة الجنس في الخفاء. التوجه، الهوية والتعبير الجندري غير المغايرة الجنس و خارج ثنائي الجندر يمكن أن تكون له عقوبة قضائية في باكستان. هذا النوع من الملاحقات، التي تتحول إلى موجة من طريق القانون، تُجرم نوعاً ما من أسلوب و النظر إلى الحياة بشكل عام. ينص القانون الجنائي الباكستاني على عقوبات على المثلية والعلاقات بين شخصين مثليين مصحوبة بعقوبات شديدة. يتم تطبيق هذه العقوبات أحيانًا بطرق مختلفة حتى في حالات مماثلة. تم وضع هذا القانون الجنائي عام ١٨٦٠ م في سياق الاستعمار الذي كانت فيه باكستان جزءاً من «الهند» بالتالي تجريم الأقليات الجنسية والجندرية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بتاريخ الاستعمار البريطاني في الهند. هذا القانون الاستعماري يُعَبّر عن أنّه يُجرّم السلوك الجنسي المثلي تحت شعار «السودومي»[١]. تعود جذور السودومي إلى قراءة المسيحية والتي بموجبها يتم تفسير أي نوع من السلوك والعلاقة الجنسية التي لا تنطوي على إمكانية «إنجاب الأطفال» على أنها غير طبيعية وخاطئة. اليوم توفر التفسيرات المختلفة للإسلام والسياق التقليدي لأجزء كبيرة من المجتمع الباكستاني أيضًا هذه المساحة التي تتواجد فيها الأقليات الجنسية والجندرية يواجهون المزيد من الضغط.

على الرغم من أن حكومة باكستان قد أصدرت حاليًا قوانين حماية نسبية للأشخاص العابرين/ات، إلا أنه لا تزال العلاقة بموافقة بين شخصين مثليين بالغين استنادًا إلى الشريعة الإسلامية يُعاقب عليها بالغرامات، السجن و التعذيب والجماعات الدينية وقادتها، على وجه الخصوص، يتعارضون علناً مع المثلية.

[١] Sodomie

وفقًا لتقرير ايلگا آسيا (Asia ILGA) فى عام ٢٠٢١، "لا يـدعم المجتمـع الـديني فـي باكسـتان الأشـخاص المثليين بأي شكل من الأشكال[٢].

مع ذلك في السنوات الأخيرة، شهدت باكستان تغييرات خاصة في الاعتراف بهوية العابرين/ات باعتبارهم «الجندر الثالث» بحيث تم إنشاء إمكانية الملاحظة الاجتماعية النسـبية للأشـخاص العـابرين/ات علـى الرغم من كل الضغوط التي يمارسها المسلمون المتعصبون، فقد حدثت تطورات قانونية إيجابيـة نسـبيًا في مجال حماية الأشخاص العابرين/ات.

«هيجرا»[٣] إنه تعبير فى جنوب آسيا «الهند وباكستان» يشير إلى جزء كبير من الأشـخاص العـابرين/ات، ثنائي/ة الجنس وأولئك الذين لا يتناسب تعبيرهم أو هويتهم الجنسـية مـع ثنائيـات «الـذكر والأنثـى». يشكل الهيجرايون ما يقرب من نصف مليون نسمة في باكستان. في التطورات التي حدثت بشكل رئيسـي في العقد الماضي فيما يتعلق بالأقليات الجنسية والجندرية و يتم التعرف عليهم على «الجنس الثالث»[٤]. تُظهر حالة باكستان من هذا المنظور حالـة مـن التنـاقض والاضـطراب فـي مجـال الأقليـات الجنسـية والجندرية. تمثل الدولة التي تعد حاليًا من الدول القليلة في العالم التي يتم فيهـا إصـدار حتـى بطاقـات الهوية مع ذكر الجندر الثالث وهي الدولة التي لا تزال تجرم المثليين وجزءا كبيرا من الأقليات الجنسـية و الجندرية الى الحين، و بالتالي هم تحت ضغوط هيكلية واجتماعية خاصة.

2
/217d553242243fa1a681dd60fe/t/9644483fa05b64f84777a5squarespace.com/static/.1https://static]
pdf.2021Pakistan_Country_Report_ILGAAsia_/1625122864378

3Hijra
4html.14903024-stimme-die-erhebt-geschlecht-dritte-das-https://www.faz.net/aktuell/gesellschaft/pakistan

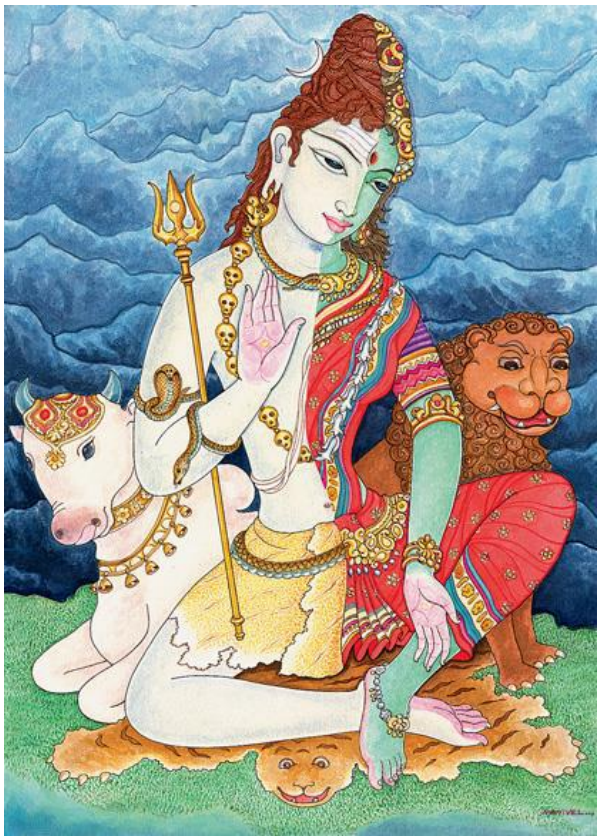

صورة للإله الهندي «شيوا» في قامة «الجنس الثالث»

الفقرة ٣٧٧ من قانون العقوبات الباكستاني تم وضعها في باكستان منذ الاستعمار من عام ١٨٦٠. بموجب هذا القانون فإن ما يتم تفسيره على أنه «علاقات جنسية غير طبيعية»، بما في ذلك العلاقات المثلية، يمكن أن يعاقب عليه بالسجن مدى الحياة، أو، في الحالة الأكثر شيوعا، بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين إلى عشر سنوات. بناءً على العديد من الأبحاث والتحقيقات التي أجرتها مؤسسات مثل المنظمة الدولية للمثليات، المثليين، مزدوجي/ة الميل الجنسي، العابرين/ات وثنائي/ة الجنس «ILGA»[5] يمكن أيضًا تطبيق القوانين الجنائية ضد الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان على أساس الإسلام، وفي هذه الحالة تتبع عقوبات مثل ١٠٠ جلدة إلى الرجم. بحسب تقرير انتشر في عام ٢٠٠٧، استنادا إلى الفقرة ٣٧٧ فإن معظم الرجال المثليين هم الذين يتعرضون للملاحقة القضائية ومع ذلك،

[5] ILGA

وفقًا للقوانين التي تشير إلى الإسلام، يمكن أيضًا أن يتعرضن النساء المثليات[٦] لمثل هذه الملاحقات والعقوبات.

«سارا سوهيل»[٧] ناشطة باكستانية مستقلة ونسوية كويرية في سياق قضية تنوع الهويات الجندرية و قضية الأقليات الجنسية في سياق الاستعمار تقول لشش‌رنگ: «أولاً الهيجرايون التي هم مجتمع تاريخي من النساء العابرات، موجودين في شبه القارة منذ آلاف السنين. بالتالي فإن هذه الهوية هي هوية تاريخية. وقد وجد الاستعمار البريطاني بعد حضورة في هذه المنطقة أن هذا الشكل من التنوع الجندري يهدد موقفه الملكي وبهذه الطريقة تم تجريمهم بموجب القوانين العشائرية. عن المثليين/ات ومزدوجي/ة الميل الجنسي، كانت هناك دائمًا قيود من الناحية الثقافية. لقد كانوا موجودين دائمًا لكنهم واجهوا الإنكار وثقافة «لا تسأل ولا تقول شيئاً.»

في مقال نشر في شُباط(فبراير) ٢٠١٣ في مجلة «ويوو بوينت (وجهة نظر)»[٨] تم الإشارة إلى ناشط حقوقي باسم «وسيم آلتاف» [٩] الذي يبحث في نظريات القانونية المختلفة في الإسلام ومسألة المثلية بطرق مختلفة. بالإشارة إلى هذه المقالة وعلى سبيل المثال بينما «المذهب الحنفي»[١٠] لا تفسر العلاقات المثلية على أنها «زنا» أو «المذهب الشفيتى»[١١] تعتبر العلاقة المثلية زنا. ولكن حتى هذا التفسير باعتباره زنا لا يمثل القصة بأكملها. لأن هناك مدارس قانونية تعتبر عقوبة الزنا مختلفة بالنسبة للمتزوجين وغير المتزوجين. على سبيل المثال «المذهب المالكى»[١٢] تفسر عقوبة الزنا إلى أشخاص المتزوجين الرجم و لغير المتزوجين الجلد. في حين أن هناك مدارس قانونية أخرى تعتبر عقوبة الرجم[١٣] للحالتين.

---

[6]html.1071070https://www.ecoi.net/en/document/

[7]Sarah Suhail
[8]Viewpoint
[9]Waseem Altaf
[10]Hanafi School
[11]Schafiitische Rechtsschule

[12]Maliki School
[13]html.1071070https://www.ecoi.net/en/document/

التمييز والإهانة للأقليات الجنسية و«وَصْمَة العَار»[١٤] التي يتم فرضها على مجتمع الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان عادة ما تكون مبنية على معتقدات دينية وتجعل شروط إقامة العلاقات الإنسانية صعبة للغاية على هذا المجتمع. من ناحية أخرى فإن التطورات التي شهدتها باكستان فيما يتعلق بمسألة الجنس الثالث ووضع قوانين أكثر تقدمية في هذا المجال تخبرنا عن مساحة بها ثنائيات تفتح إمكانية لتفسيرات أخرى للقضايا الجنسية والجندرية.

التناقضات المجتمع الباكستاني في مجال الأقليات الجنسية والجندرية

صورة منتشرا في «صحيفة غاردين» من الهيجرايون الباكستانين

في المقال المنتشر بصحيفة «غاردين»[١٥] لقد تمت الإشارة إلى هذه الحالة بشكل دقيق. ويذكر في هذا المقال أنه خلال المقابلة الصحفية حول زيارة «برويز مشرف»[١٦] مع «جورج بوش» فى عام ٢٠٠٦، كان هناك نقاش حول تمكين الأقليات. بحسب المقال، فمن غير المرجح أن يكون مشرف يقصد المثليين في تلك

[14]Stigma
[15]Guardian
[16]Musharraf Pervez

المقابلة الصحفية، لكن قسماً من المثليين يعتقدون أن نوعاً من «القبول» يتزايد في الجو العام في باكستان، وكأنه يحاول عمداً التخفيف من الحساسية السلبية لموضوع المثلية من خلال التجاهل والإهمال ولا يجعل الأمر أكثر تعقيداً بالنسبة للمثليين.

يشار في هذا المقال أيضًا إلى أن المجموعات المكونة من «الهيجرا»يون والتي تعود جذورها العرقية إلى المغول، موجودين في جميع المدن الكبرى في باكستان، وعلى الرغم من وجود افتراضات غريبة جدًا حول المثلية، لكن لا يتم التعامل معهم دائمًا بشكل فعال. وفقًا للرجل المثلي الباكستاني في هذه المقال هناك نوع من التفاعل الثقافي في باكستان يسمح للآخرين بالعيش إلى حد. هذه المجموعة من البيانات تشير إلى الوضع المضطرب للأقليات الجنسية و الجندرية في باكستان. ينبغي الأخذ في الاعتبار أنه في ظل هذا الوضع المتناقض في السنوات الأخيرة، تم إلغاء مشاركة النساء في مسابقة ماراتن من قبل السلطات «البنجابية»"[١٧] وكان ممارسة الجنس خارج إطار الزواج بين الرجال والنساء قد يواجه خطر الإعدام.

مع ذلك، يمكن للقضايا الثقافية أن تخلق فجوات في شكل «الإمكانية» في مثل هذا الفضاء المتناقض: «الرجال المثليين يمكنهم الحفاظ على سرية علاقاتهم، لأن المجتمع يعتبر أنه من «الطبيعي» أن يكون الرجال قريبين من بعضهم لبعض. حتى عندما يمسك الرجال بأيدي بعضهم البعض في الشارع أو في الأماكن العامة، لا يعتبر ذلك أمراً غير عادي. مع ذلك فإن المثلية مثل أي شيء آخر يتعلق «بالعلاقة الجنسية»، تعتبر سرية للغاية وتعتبر من المحرمات»[١٨].

في العديد من المناطق في جنوب آسيا بما في ذلك باكستان توجد مجتمعات من الجندر الثالث- بالمعنى الذي ذكرنا في مقدمة المقال «الهيجرا»يون. في اللغة الإنجليزية، تُترجم هذه المفاهيم إلى «العابرين/ات الجندر»، «ثنائي/ة الجنس» أو «الجنس الثالث». لكن لا يمكن أن يكون أي ترجمة دقيقة للهيجرا، لأن السياق الثقافي والتاريخي للجنس الثالث والهيجرا لم يكن موجودًا تاريخيًا في اللغة والثقافة

[17]Punjabi
[18]pakistan.gayrights/14mar//2006https://www.theguardian.com/world/

الإنجليزية. بما أن المفاهيم الموجودة في لغة المنطقة متجذرة في الثقافة والتاريخ والعلاقات الاجتماعية للمجتمع؛ يمكن الافتراض أن السياقات الاجتماعية والثقافية لـ «قبول» الهوية الجندرية لـ «الجنس الثالث» كانت موجودة في المجتمع الباكستاني. لكن ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه مثل غالبية الثقافات والمجتمعات، كان العابرين/ات الجندر و«الجنس الثالث» في الثقافة الاجتماعية أيضًا وسيلة للإذلال والإساءة السائدة. ولعل هذا الموقف المتقاطع والمعقد يفسر تركيز العديد من الناشطين ومنظمات حقوق الأقليات الجنسية والجندرية على قضية الجنس الثالث وإلغاء تجريمه.[١٩]

الفجوة بين العابرين/ات الجندر (تى) وبقية مجتمع الأقليات الجنسية (ال.بى.جى)

مشهد من الفيلم «مرتدى» قدمها فايضان فياض حول وضع الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان

يبدو أن إحدى أزمات حركة الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان هي أزمة العلن ومسألة التمثيل. على وجه العموم يبدو أن الأقليات الجنسية في باكستان بسبب القوانين غير العادلة والتمييز الاجتماعي المؤسسي، تم إقصائهم وتهميشهم بشكل عام من المجال العام والاجتماعي.

[19]-of-Politics-ActivismThe-Sira-Khwaja/91715/158/2-1/3abstract/-https://read.dukeupress.edu/tsq/article Gender?redirectedFrom=fulltext

فايضان فياض[٢٠]، مخرج الفيلم الوثائقي مرتدى[٢١] – الحياة الخفية لمجتمع الميم في باكستان والذي تناول في فيلمه الوثائقي فى عام ٢٠١٥ قد تناول هذا الجانب من حالة الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان، ويقول في إحدى المقابلات عن هذا: «تتضمن حالة الحياة السرية أيضًا جانبًا مهمًا من الثقافة الباكستانية. إنه على الرغم من وجود الكثير من أعضاء مجتمع الميم من حولنا إلا أن هذا النوع من الحياة نادرًا ما يتم الاعتراف به ناهيك عن قوانين حامية واحترام هذا المجتمع[٢٢].

لكن نفس سياسة إنكار وإخفاء الأقليات الجنسية والجندرية وإبعادها عن المشهد الاجتماعي لا يتم تطبيقها دائمًا بنفس الطريقة. تدور هذه الأزمة حول العابرين/ات الجندر وبقية أفراد مجتمع الأقليات الجنسية، بما في ذلك «ال.جى.بى» بأشكال مختلفة في باكستان، وهذا في حد ذاته يؤدي إلى أزمة داخلية بين مجتمع الأقلية الجنسية والجندرية ومساحة حركته.

سارا سوهيل في هذه الحالة تقول لشش‌رنگ: "في السياق الحالي لباكستان، هناك فرق كبير بين هويات العابرين/ات الجندر والهيجرايون والهويات المثلية. يستخدمون/من العابرين/ات القانون كأداة للحفاظ على مسافة بينهم وبين المثليين. لقد تمكنوا من إضفاء الطابع الرسمي على هويتهم التاريخية في القوانين الإسلامية في باكستان. في حين أن المثلية الجنسية لا تزال مسألة غامضة. بهذه الطريقة، يكون للأشخاص العابرين/ات الجندر و الهيجرايون وجوه عامة واجتماعية لكن

المثليين لم يكن لديهم وجه عام واجتماعي أبدًا. تظهر هذه القضية على شكل فجوة حقيقية بين الأقليات الجنسية والجنسية.»

قضية «الجنس الثالث» في باكستان

[20] Faizan Fiaz
[21] Hidden
[22] filmmaker-interview-lgbt-pakistan-lives-https://outrightinternational.org/blog/inside

تتميز قضية العابرين/ات الجندر في المجتمع الباكستاني بتعقيدات خاصة نظراً للخلفية الاستعمارية التاريخية والنظرية الاجتماعية النسبية وقوانين الإسلام والتي تسمح في الوقت نفسه بمزيد من الاحتمالات والحركة للمنشطين في هذا المجال مقارنة بأعضاء آخرين من مجتمع الأقليات الجنسية.

سارا سهيل تقول في هذا الصدد: «إن توجد للهيجرايون وجهاً عاماً وحضوراً اجتماعياً بسبب تاريخ هويتهم. مع ذلك على الرغم من حقيقة أن الهوية الجندرية ليست شيئًا يمكنك إخفاءه (تمامًا)، فإن الهيجرايون والعابرين/ات الجندر يتعرضون لعنف هيكلي اجتماعي وعائلي عميق. يتم رفض العديد من الأطفال العابرين/ات أو ثنائي/ة الجنس من قبل أسرهم. لكن في مواجهة هذا العنف و رفض الاجتماعي بنوا مجتمعاتهم الصغيرة الخاصة وأنشأوا لغة سرية مشتركة تمكنت الهيجرايون درجة من الأمان والهوية الاجتماعية.» تأكدت سارا: «قبل الحقبة الاستعمارية، كان قبول الهيجرايون والعابرين/ات في المجتمع أعلى بكثير. لقد تغير هذا بعد الاستعمار. "في باكستان اليوم، تواجه العديد من المجموعات العابرين/ات و الهيجرايون المهمشة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.»

بمعنى آخر كل الحقيقتين حول العابرين/ات الجندر موجودة في باكستان. من ناحية، كانت الهوية الجندرية المستقلة للهيجرايون تاريخية ومن ناحية أخرى تم أيضًا إضفاء الطابع المؤسسي على العنف والإقصاء الاجتماعي ضد هذه الهوية. الإقصاء الاجتماعي و صنع الاقلية بالإضافة إلى التمييز الهيكلي يُشكّل مشكلة معيشية في هذا المجتمع إلى حد ما و احدة من أكثر القضايا تعقيدًا فيما يتعلق باالهيجرايون هي مسألة المعيشة. وفقاً لهذا الوضع، فإن «الجنس الثالث» في باكستان يكسب رزقه عادة من خلال «التسول» و«العمل

بالجنس». وقد أدى ذلك إلى تعرضهم لجميع أنواع الإهانة والتمييز المتعدد الطبقات بالإضافة إلى تعرضهم لخطر مستمر على صحتهم.

حركة الهيجرايون واشخاص العابرين/ات والنجاحات

مجموعة من العلامات والفعاليات الاجتماعية والسياسية حول قضية العابرين/ات والهيجرايون بما في ذلك تاريخية الهوية العابرين/ات، المجتمعات الصغيرة المنظمة من قبل الأفراد العابرين/ات لخلق المزيد من التضامن، وتغيير القوانين للاعتراف بالهوية العابرين/ات والجنس الثالث، بل إن ترشيح أعضاء هذه المجتمع لعضوية في البرلمان الباكستاني، يعزز الصورة القائلة بأن الناشطين العابرين/ات الذين بنوا مجموعاتهم الصغيرة لإنقاذ أنفسهم على الهامش خلال العقود الماضية، لقد تمكنوا من تنظيم المزيد من الأنشطة المنظمة في هذا المجال في العقد الماضي.

سارا سوهيل تقول في هذا الصدد: «لقد جاءت التغييرات القانونية من التحالف بين جماعات حقوق الإنسان والنسويات، والأهم الناشطين العابرين/ات. لقد شكل الناشطون العابرين/ات جوهر هذا التحالف ودفعوا الفضاء نحو مثل هذه التغييرات. كانوا ينشطون في الشوارع، مراكز الشرطة والعديد من الأماكن الأخرى. أيضاً من خلال ضغوط المنظمات الدولية مثل «برنامج الأمم المتحدة للتقدم

والتنمية»[٢٣] لقد مارسوا ضغوطًا على الحكومة الباكستانية ومن خلال التحالف النهائي مع الناشطين النسويين والمنظمات ونشطاء حقوق الإنسان تمكنوا من إجراء تغييرات قانونية.»

يمكن العثور على رد الفعل حول مسألة الجنس الثالث في طلب تم تقديمه إلى المحكمة العليا في باكستان في عام ٢٠٠٩. فى هذا العام يعترف قاضي المحكمة العليا في باكستان بالأشخاص العابرين و الهيجرايون مع هوية "الجنس الثالث" كمواطنين يتمتعون بحقوق ومسؤوليات اجتماعية متساوية.[٢٤]

«ماني اي.كيو»[٢٥] عضو في منظمة ايلغا «ilga»[٢٦] وهو ناشط في مجال الأقليات الجندرية خلال هذه التطورات في باكستان ومؤسس ومدير تنفيذي لمؤسسة هوب (فقط إحتفظ بالتوقعات الإيجابية)[٢٧] ويقول في هذا الصدد إلى شش‌رنگ: «الطلب الذي قدم إلى المحكمة العليا في عام ٢٠٠٩، كان به بعض النقائص. في عام ٢٠١٦ في الهند تم إعداد مشروع قانون وتقديمه إلى «مجلس العموم الهندي»[٢٨] وهذه كانت مسودة خطة للاعتراف بالعابرين/ات في الهند في عام ٢٠١٧. المسودة الذي تم إعداده من قبل أفراد مجتمع العابرين/ات. وقد سلمت الحكومة نسخة من هذه الخطة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حتى تتمكن من إعادة صياغة هذه الخطة. لكن هذا لم يكن واجبهم، خاصة وأن تركيزهم كان أكثر على قضية «الهيجرايون» . بدأت مجموعة من النسويات والناشطين وانا كنت بينهم أيضًا، في إعداد مسودة في هذا المجال والتي اكتملت بحضور المزيد وملونة لمجتمع الجنس الثالث والأقليات الجنسية والجندرية وعلى شكل مسودة في دعم «العابرين/ات الجندر في باكستان و الذي قدمناه أخيرا.»

كما يتبين من المحادثة مع ماني، فإن التطورات التي تشهدها باكستان في مجال قضية الجنس الثالث تتعلق بحركة الأقليات الجنسية والجندرية في الهند، فيما يرتبط تاريخ الاستعمار وتجريم الأقليات الجنسية والجندرية هذان البلدان مع تاريخ الاستعمار البريطاني.

---

[23]UNDP

[24]-content-dawn/connect/wcm/wps/com.dawn.www//:http/20090718093830/web/org.archive.web//:https
02-zj-المساواة في الفوائد للمتخنثين -orders-sc-14/metropolitan/pakistan/news/dawn/library

[25]Mani AQ

[26]ILGA

[27]Expectations Positive Only Have -HOPE

[28]Lok Sobha

سارا سوهيل تضيف: «إن حركة الأقليات الجنسية في الهند لقد أعطتنا أملاً حقًا. الناس ينظرون إلى إلغاء الفقرة ٣٧٧ من المحكمة العليا الهندية على أنها حدث عظيم. من المؤكد أن الحركة في باكستان كانت مستوحاة من الهند. نحن ننظر إلى كيفية قيام الهند ببدء هذا. نحن بالتأكيد ننظر إلى حركة مجتمع الميم ليس فقط في الهند، ولكن أيضًا في نيبال، بوتان، سريلانكا ومناطق مختلفة من جنوب آسيا.»

تم تحديد قرار المحكمة العليا في البلاد بهذه الطريقة في عام ٢٠١١ على أن أي باكستاني يعرف نفسه خارج المزدوج الجندري للذكر والأنثى يمكنه إضفاء الطابع الرسمي على هذه الهوية من خلال التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية. بعد هذه التطورات التي تمت بجهود نشطاء العابرين/ات الجندر وداعميهم من الناشطين النسويين وحقوق الإنسان، تمكن مجتمع العابرين/ات الجندر في باكستان، من الحصول على مزيد من المشاركة والظهور في مختلف الساحات السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال، في عام

٢٠١٣، و لأول مرة، «سنم فخير»[٢٩] البالغه من العمر ٣٢ عامًا والذي تـم الاعتـراف بـه علـى أنـه هيجـرا، أصبحت مرشحا للتمثيل في البرلمان. وأعلنت بجرأة أن «مجتمع الهيجرا هـو أكثـر مـن مجـرد راقصـين ومتسولين».[٣٠]

ومن أهم علامات هذه التغييرات هو ظهور مجتمع العابرين/ات والهجرايون بشكل أكبر في مراكز الفنون والمهرجانات. «كامى» [٣١] ناشط وعابر الجندر نظم في عام ٢٠١٦ مهرجـان «السـينما والحـوار والفـن فـي باكستان والدنمارك»[٣٢] ويقول في هذا الصدد على هامش هذا المهرجان الفني: «يكفي نحن بشر أيضاً. لا نريد حق وحقوقًا خاصة، ولكننا نريد الاعتراف بحقوقنا المتساوية». وقـال فـي نفـس المهرجـان: «نحـن نحاول خلق مساحة يتفاعل فيها المجتمع بمعناه العام مع مجتمع العابرين/ات والجنس الثالـث». كـان كامي أحد مؤسسي هذا المهرجان في عام ٢٠١٤. استطاع هذة المهرجان التنظيم في مدن مختلفة بـدعم من مؤسسات أخرى. على سبيل المثال، المركز الثقافي «تى.تو.اف»[٣٣] في كراچي التى تأسست مـن قبـل «سابين محمود»[٣٤]. تم إطلاق النار على سابين محمود في عام ٢٠١٥ و«ماروى ماهزار»[٣٥] بعد ذلك، سوف تتولى إدارة المركز. خلال هذا المهرجان، تقول ماهزار: «أعتقد أن هذا كان أول برنامج يجتمع فيـه جمهـور العابرين/ات الجندر مع جماهير أخرى متنوعة ليحظوا بوقت ممتع».[٣٦]

[29]Sanam Fakhir
[30]-the-says-election-general-in-woman-trans-first-pakistan/26/02/2013https://www.pinknews.co.uk/
/beggars-and-dancers-hant-more-is-community

[31]kami
[32]Film Art& Dialogue Festivals AKS
[33]F2T
[34]Sabeen Mahmud
[35]Marvi Mazhar
[36]geschlecht-dritte-dynamische-das-pakistan-in-aktivismus-ansgenderhttps://de.qantara.de/inhalt/tr

تفسير الصورة: المتظاهرون يخرجون إلى الشوارع في لاهور في آذار ٢٠١٨ ضد العنف ضد العابرين/ات وفى دفاعً عن قوانين الحماية للأشخاص العابرين.

إلى جانب أنشطة الناشطين في هذا المجال، والتي ذكروها ماني وسارا مختصرة من قبل، وبين تقنين الجنس الثالث حتى عام ٢٠١٨ يمكن ملاحظة وجود الهيجرايون والعابرين/ات وداعميهم في شوارع مختلف المدن الباكستانية في إحدى المظاهرات شهدتها مدينة بيشاور في عام ٢٠١٥، بحسب مراسل إذاعة أوروبا الحرة، يريد المتظاهرون وضع قوانين حماية للعابرين/ات الجندر[٣٧]. في تجمُّع أخرى فى عام ٢٠١٧ في مدينة بنو، احتجوا بحضورهم في الشارع على حظر مسارح الرقص التي كانت تمثل مصدر دخل لهم.[٣٨]

من الأحداث التاريخية المؤثرة الأخرى المرتبطة بحركة العابرين/ات الجندر، مظاهرات مئات الأشخاص العابرين/ات والهيجرا في صيف عام ٢٠١٨ في مدينة بيشاور، بعد مقتل وتمثيل جثة امرأة عابرة اسمها «نازو» في حفل زفاف. في هذه الاحتجاجات، طالبو الهيجرايون والعابرين بقوانين لحماية أنفسهم.

[37] html.27417367pkg/-transgender-protests-https://www.rferl.org/a/pakistan

[38] html.28659344dance/-https://www.rferl.org/a/pakistan

بهذه الطريقة وبعد الاعتراف بالهوية الجندرية الجنس الثالث والحصول أيضًا على حقوق المواطنة لمجتمع العابرين/ات، زاد الطلب على الحقوق والقوانين التي تلعب دوراً داعماً تجاه هذا المجتمع.

تمت الموافقة أخيرًا على قانون حماية الأشخاص من الجنس الثالث، والذي من المفترض أن يدعمهم في حالات التمييز الاجتماعي والهيكلي المؤسسي في المجتمع، من قبل الاتحاد الوطني الباكستاني في ٨ آيار٢٠١٨، وعلى هذا الأساس تم اتخاذ خطوة كبيرة جداً لمنع وإقامة علاقات ضد التمييز والعنف فيما يتعلق بالجنس الثالث.

وفقًا لهذة القانون الحامي ، يجب منع التمييز والعنف ضد الأشخاص ذوي الهوية الجنس الثالث بشكل فعال في المدارس وأماكن العمل. كما أنه بموجب هذا القانون يجب إجراء تغييرات معينة في وضع الأشخاص الذين يحملون هذه الهوية فيما يتعلق بالميراث، ويجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء مراكز إيواء لجزء من هذا المجتمع الذي يتعرض للعنف في الأسرة والمجتمع. كما أنه بموجب هذا القانون، إذا تم سجن أشخاص بهذه الهوية، فيجب النظر في مسألة حمايتهم وأمنهم.[٣٩]

[39] 31150https://www.queer.de/detail.php?article_id=

تطورات الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان بعد إقرار قانون الجنس الثالث

مع موافقة قانون حماية الأشخاص العابرين/ات في عام ٢٠١٨، تم اتخاذ خطوة إيجابية نحو تنمية مجتمع الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان.[٤٠]

تنص أحكام هذا القانون على أنه يمكن لكل شخص أن يختار أن يكون ذكراً أو أنثى أو كليهما أو لا واحد على الإطلاق، وله الحق في الإعلان عن هويته الجندرية في الوثائق الرسمية مثل بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر ورخصة القيادة وشهادة التعليم.[٤١]

يضمن هذا القانون الحق في الميراث، التعليم، العمل، التصويت، الحصول على المناصب العامة، الصحة، المجتمعات، والوصول إلى الأماكن والممتلكات العامة. على الرغم من أن هذا القانون واجه معارضة صريحة من مجموعات معارضة بما في ذلك الإسلاميين المتشددين.

وفي عام ٢٠٢٣، محكمة الشريعة الفيدرالية في باكستان أعلنت أن جزءاً منها غير مقبول من حيث المبادئ الإسلامية وأعلنت بطلانه. وفقًا للتقارير، حكم رئيس القضاة سيد محمد أنور والقاضي خادم

[40][pdf Transgender Persons (Protection of Rights) Act.234_1526547582na.gov.pk/uploads/documents///:https]

[41][/10895rang.org/6https://]

حسين من محكمة الشريعة الفيدرالية في إسلام أباد بأن الجزء (ف) من المادة ٢ والفقرات ٣ و ٧ من قانون العابرين الجندر لعام ٢٠١٨ يتعارض مع تعاليم الإسلام، في حين أن المادة ٢ (ن) من هذا القانون لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وفقا لحكم المحكمة الشرعية، فإن التعاليم الإسلامية لا تسمح للأشخاص بتغيير جندرهم حسب الرغبة. نص حكم المحكمة على أن جندر الشخص يجب أن يظل هو نفس الجندر الذي تم تحديده له عند الولادة. كما تم اعتبار المادة ٧ غير قانونية على وجه التحديد لأنها تسمح للأشخاص باختيار جندرهم من أجل الحصول على الميراث. وشددت المحكمة على أن الميراث يجب أن يتوافق بدقة مع الجندر البيولوجي للشخص. بالإضافة إلى ذلك، رأت المحكمة أنه من غير القانوني للأفراد، بغض النظر عن جندرهم، التعريف عن أنفسهم الخصي (ثنائي/ة الجنس) إذا كانوا مختلفين عن جندرهم البيولوجي. بناء على هذا الحكم، نصت المحكمة صراحة على أنه لا يجوز للخصيان تغيير جندرهم أو تعريف أنفسهم كذكر أو أنثى. كما ألزمت الحكومة بتوفير المرافق الطبية والتعليمية والمالية للخصيان والاعتراف بحقوقهم على أساس الدستور. وأكدت المحكمة الشرعية الاتحادية أن الإسلام يعترف بمفهوم الخصيان والقوانين المرتبطة بهم، وذكرت أنهم يستحقون كافة الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور.[٤٢]

مع ذلك، تظل جميع أحكام هذا القانون سارية المفعول حتى نهاية عملية الاستئناف. قالت جماعات الدفاع عن العابرين/ات المحلية إنها ستطالب باستئناف القرار.[٤٣]

في أوائل عام ٢٠١٩، تم استخدام كلمة العابرين/ات الجندر لأول مرة من قبل منظمة هوب[٤٤] مقرها في لاهور، ظهرت باللغة أردوية و تمت ترجمته إلى المتجنس[٤٥]. قبل ذلك، لم يكن هناك مصطلح أو ترجمة تغطي كامل نطاق الأشخاص العابرين/ات الجندر باللغة أردوية .

وفي هذا الصدد، في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٢، ولحماية الأشخاص العابرين/ات بشكل أفضل من التمييز والاختطاف والقتل، أطلقت الحكومة الباكستانية الخط الساخن الحكومي لمكافحة العنف و رهاب

[42] /pakistan-court-shariat-federal-2018-act-https://arynews.tv/transgender
[43][/asia-3-part-progress-rights-lgbt-nda-marriage-sex-same-world-2023/02/01/2024crimes.com/76https://]

[44] الأمل (لديك توقعات إيجابية فقط)
[45] (وعاء الطين)

العابرين/ات. يمكن للأشخاص العابرين/ات الإبلاغ عن حالات التحرش هناك على مدار٢٤ ساعة يوميًا، وتتعامل الشرطة مع الحالات الواردة خلال نفس الفترة. قال نيب علي الناشط العابر الباكستاني في حفل إطلاق الخط الساخن: «هذا حدث تاريخي لحمايتنا».[٤٦] لأنه في باكستان، بالإضافة إلى المضايقات، تحدث حالات القتل والاختطاف بشكل متكرر. ولا يتم إبلاغ الشرطة مطلقًا بالعديد من هذه الحالات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قول الضحايا إنهم يخشون إبلاغ الشرطة خوفًا من انتقام المعتدي.

في أوائل عام ٢٠٢٣، قامت محافظة سِند بتقديم حصة بنسبة ١٪ للعابرين/ات في القطاع العام. كانت السِند أول محافظة في باكستان تقدم حصة للأشخاص العابرين/ات في الحكومات المحلية. أعلن وزير إعلام سِند سعيد راني في كانون الثاني(يناير)٢٠٢٣ أنه في المستقبل، سيتم تخصيص ١٪ من مقاعد الحكومة الإقليمية والمحلية للأشخاص العابرين/ات. وتابع راني: «يحتاج الأشخاص العابرين/ات إلى الشعور بأنهم جزء من المجتمع».[٤٧]

مع وجود قوانين راسخة هل يمكن وصف باكستان بأنها دولة آمنة للأقليات الجنسية والجندرية ؟

آلينا خان، ٢٥ عامًا، ممثلة باكستانية من لاهور. هى الذي في عام ٢٠٢٣ تم اختيارها كـ «امرأة عابرة صالحة باكستانية» قالت في جزء من حوارها مع هانا الهيتامى:

«هذه القواعد تنطبق فقط على الورق. لسوء الحظ، لا يزال مجتمعنا اليوم لا يقبل هوية العابر/ة. لا تنطبق عليهم أي حقوق أو قواعد. إذا قُتل شخص عابر/ة، فلا أحد يبلغ أو يحقق. عندما يعلن طفل أنه عابر/ة ، فإن ذلك يعتبر عارًا على الأسرة ولم يعودوا يدعمون الطفل. في أغلب الأحيان، يغادرون الشباب منازلهم. لديهم فرصة ضئيلة في العمل أو التعليم وليس لديهم خيار سوى التسول أو العمل بالجنس».[٤٨]

[46]43385https://www.queer.de/detail.php?article_id=

[47]
44421https://www.queer.de/detail.php?article_id=

[48]-joyland-film-trans-lgbtq-rechte-sexuelle-journal/pakistan-https://www.amnesty.de/informieren/amnesty sein-zu-gesellschaft-dieser-teil-gekaempft-dafuer-habe-ich-interview-khan-alina

على الرغم من الدعم النسبي الذي قدمتـه حكومـة باكسـتان للأشـخاص العـابرين/ات فـي السـنوات الماضية، إلا أن الصعوبات والضغوط على المجموعات الأخرى من الأقليات الجنسـية والجندريـة لا تـزال تتزايد. المحكمة الفيدرالية الشريعة أعلنت في عريضة في أيار(مايو) ٢٠٢٣ أن السلوك المثلي (فاهيشـة) "غير أخلاقي". وهذه «العلاقات الغير الأخلاقية هي من أعمال الشيطان».[٤٩] وبهذه الطريقة قامت رسـميًا بنشر الكراهية ضدهم وأصدر الإذن باستخدام العنف.

في ٤ أيار(مايو) ٢٠٢٣، قامت هيئة تنظيم المؤسسـات التعليميـة الخاصـة (PEIRA) بمنـع نشـر، توزيـع وتدريس «كتاب مقرر علم الاجتماع» الذي يحتوي على مواد عن الزواج المثليين.

في آذار(مارس) ٢٠٢٢، تم إنشاء معهد إدارة الأعمال (IBA) الحكومى في كراچى، بعد أن نشـر طالبـان علـى وسائل التواصل الاجتماعي مقطعًا لحفلة ذات طابع المثلية في والتي تم نشرها فـي الجامعـة تـم تعليـق أحدهما لمدة عام، ومنع الطالب الثاني من دخول الجامعة واستخدام مرافق الجامعة الأخرى لبقية العـام الدراسي.

مديرية الجامعـة الحكوميـة،أدان فـي بيـان صـحفي بشـدة أي نشـاط يخـالف «أعـراف وأخـلاق» هـذه المؤسسة.[٥٠]

في عام ٢٠٢٠، السلطات الباكستانية قامت بحظر قرايندر[٥١]،تطبيق مواعدة للرجال المثليين بسـبب نشـر «محتوى غير أخلاقي وغير مناسب».[٥٢]

لذا فبالنظر إلى الاندماج الواسع للدين في السياسة، وإلى تدخل الشريعة في التشريع، لا يمكننا أن نتوقع تنفيذ حقوق الإنسان واحترام حقوق المرأة والأقليات الجنسـية والجندريـة ولسـوء الحـظ، عـدم تجـريم العلاقات المثلية ليست شيئًا سيحدث في المستقبل القريب.

---

[49][/pakistan-court-shariat-federal-2018-act-https://arynews.tv/transgender]

[50]
-at-party-themed-lgbt-arranging-for-suspened-students-two/2022-Mar-31https://en.dailypakistan.com.pk/]
karachi-iba

[51]Grindr

[52]-and-transgender-of-rights-of-revocation-pakistan/05/2023https://www.amnesty.org/en/latest/news/]
stopped-be-must-people-diverse-gender

وفقًا لمنظمة العفو الدولية، في أيار(مايو) ٢٠٢٣، بعد شكاوى المنتقدين والمتطرفين الإسـلاميين مـن إقرار قانون حماية اشخاص العابرين/ات، قامت المحكمة الشرعية الفيدرالية في باكستان بإزالة الأقسام المتعلقة بالهوية الجندرية، والحق في تحديد الهوية الجنسية من قبل الأفراد وحـق الميـراث للأشـخاص العابرين و وصفه بأنه مخالف للمبادئ الإسلامية وأمرت بتعليق الأقسام المذكورة أعلاه.[٥٣]

رداً على الحكم الذي أصدرته المحكمة الشرعية الفيدرالية في باكستان بشأن انتهاك أجـزاء مـن القـانون الذي يحمي حقوق الأشخاص العابرين/ات، قال/ت رهاب ماهامورمساعد/ة البحوث فـي منظمـة العفـو الدولية : «هذا الحكم يمثل ضربة لحقوق مجتمع العابرين ويشكل انتهاكاً لحقوق الأشـخاص المتنـوعين جندريا». علاوة على ذلك، استندت بعض الملاحظات التي قدمتها المحكمـة إلـى سـيناريوهات محتملـة وليس إلى أدلة تجريبية. إن إنكار الحقوق الأساسية للأشخاص العابرين/ات والمتنوعين جندريا لا ينبغـي أن يسترشد بافتراضات متجذرة في التحيز والخوف والتمييز. إن أي إجراء تتخذه حكومة باكستان لحرمـان

[53]-and-transgender-of-rights-of-revocation-pakistan/05/2023https://www.amnesty.org/en/latest/news/] stopped-be-must-people-diverse-gender

الأفراد العابرين والمتنوعين جندريا من الحق في الهوية الجندرية يعد خلافاً لالتزاماتهم بموجب قوانين حقوق الإنسان الدولية،يعنى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٥٤]واتفاقية حقوق الإنسان. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [٥٥] وباكستان هي إحدى الدول الموقعة عليه،لازم على الحكومة الباكستانية باتخاذ إجراءات فورية لوقف التراجع عن تدابير الحماية الأساسية، وإلا فإن الأشخاص العابرين/ات والمتنوعين الجندر سيكونون أكثر عرضة لخطر المضايقة والتمييز والعنف.»[٥٦]

مع الحكم الجديد للمحكمة الشرعية الفيدرالية (أعلى محكمة دينية في البلاد)، فإن هذه العودة إلى السنوات الخمسة الماضية لا تعرض فقط الأشخاص العابرين/ات الباكستانيين، بل أيضًا يتعرض العديد من الأشخاص العابرين/ات من البلدان المجاورة الذين هاجروا إلى باكستان للتمييز والعنف. وفقا لتقارير عام ٢٠٢٣، فإن العديد من الأشخاص العابرين/ات ألافغانستانين، الذين أجبروا على الاستقرار في باكستان بعد وصول طالبان إلى السلطة، تعرضوا للطرد والتعرض لعنف شديد من قبل موظفين الباكستانيين والمسلمين المتطرفين، ولم تدعم حكومة باكستان هؤلاء الأشخاص أيضًا.[٥٧]

[54]ICCPR
[55]CEDAW
[56]Ibid
[57]67474187-asia-https://www.bbc.com/news/world

خاتمة

الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان، على الرغم من العقبات العديدة، واصلوا أنشطتهم السرية وأنشأوا منظمات بديلة. من أبرز معالم دراسة تاريخ هذه الحركة في باكستان استلهمها من حركة الأقليات الجنسية والجندرية إلموجوده في الهند وأحد أهم التحديات التي تواجهه هو الطبيعة السرية وغير المرئية وغير العامة لجزء خاص من مجتمع الأقلية الجنسية والجندرية في باكستان، تعني المثليين والتوجه الجنسي والعاطفي المثلي. مع ذلك من خلال دراسة حركة الجنس الثالث و الهيجرايون في باكستان ونجاحاتها في السنوات الأخيرة، نتعلم أنه ينبغي علينا الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لصالح المضطهدين، الأقليات والفئات الجنسية والجندرية المهمشة. ونتعلم أيضًا أنه ينبغي القيام بالأنشطة المدنية من أجل تعزيز الأصوات الصامتة، وبدون دعم دولي، سيتوجب عليهم دفع تكاليف ضخمة للنهوض. تاريخ الأقليات الجنسية والجندرية في باكستان كواحدة من الدول في المنطقة والجوار إنه مهم جدًا بالنسبة لنا، ونأمل أن يكون مصدر إلهام خاصة لمجتمع العابرين/ات في إيران.

بعض الموارد المستخدمة:

مقالة رويترز عن وضع العابرين/ات الجندر في باكستان في البيئة الانتخابية:

-transgender-transgender/pakistans-lgbt-pakistan-https://www.reuters.com/article/us
OT2KG1idUSKBN-election-general-at-pushback-faced-says-community

مقالة قنطرة بعنوان «حقوق الأقلية»:

minderheit-einer-menschenrechte-pakistan-in-https://de.qantara.de/inhalt/transgender

تقرير إذاعة «أوروبا الحرة» عن المظاهرات في باكستان ضد العنف و قتل العابرين/ات:

html.29443925pakistan/-protest-https://www.rferl.org/a/transgender

شش رنگ فی الشبکات الاجتماعیة:

instagram.com/6rangiran

twitter.com/6rangiran

telegram.me/Iran6Rang

facebook.com/6rang.Iran

youtube.com/user/6rangIran

info@6rang.org

www.6rang.org

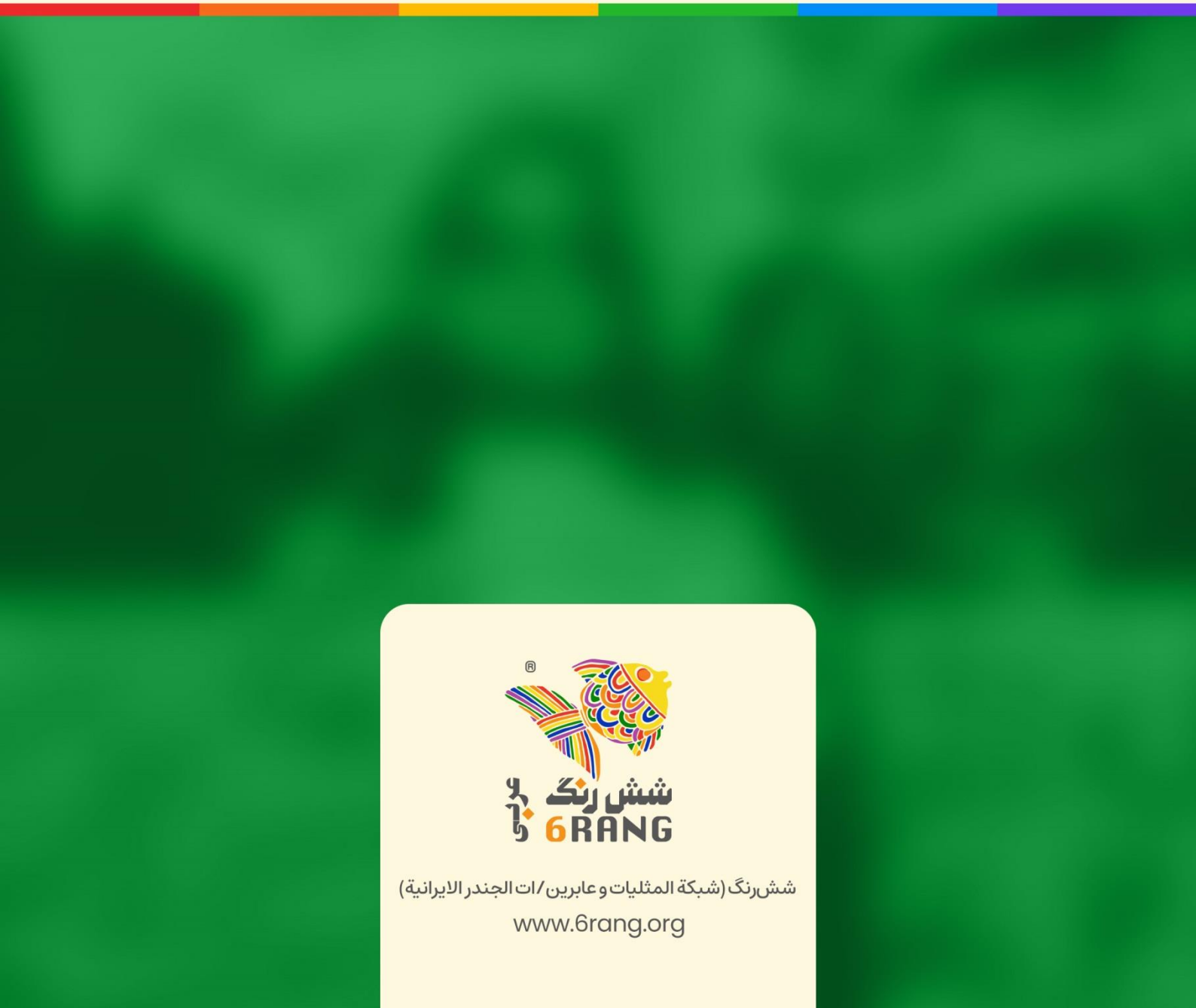

شش رنگ 6RANG

شش‌رنگ (شبکة المثليات و عابرين/ات الجندر الايرانية)

www.6rang.org